

اللائحة التنفيذية لقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠

بيان أحكام قانون الجنسية

اللجنة الشعبية العامة.

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ م بشأن أحكام قانون
الخمسة ،

وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل :

(١) مادہ

يحق لكل عربي أن يحصل على الجنسية العربية إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

- أ) أن يكون عربياً .
 - ب) أن يتواجد بأراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
 - ج) أن يكون بالغاً سن الرشد وكامل الأهلية .
 - د) ألا يزيد عمره عن خمسين سنة ميلادية وقت تقديم طلب الحصول على الجنسية العربية .
 - ه) أن لا يكون قد حكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
 - و) أن يكون حسن السيرة والسلوك .
 - ز) ألا يكون امرأة متزوجة من غير العربي .
 - ح) أن يتلزم بأن تكون اقامته العادلة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
 - ط) أن يثبت تنازله أو فقده لأية جنسية أو رعوية أجنبية يحملها وفقاً للإجراءات المعمول بها في بلده أو أن يثبت سيره في هذه الاجراءات .

على أنه اذا أسفرت الاجراءات عن عدم تنازله او فقده الجنسية او



الرعوية التي يحملها جاز سحب الجنسية العربية عنه بقرار ممدد من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل .

مادة (٢)

تقديم طلبات الحصول على الجنسية العربية إلى الادارة العامة للجوازات والجنسية على النموذج المعد لذلك . وعلى الطالب أن يرفق بطلبه الوثائق الآتية : -

- أ) شهادة الميلاد .
 - ب) شهادة الاقامة في البلد الذي ينتمي إليها الطالب بجنسيته أو رعويته وقت تقديمه للطلب .
 - ج) شهادة الحالة الجنائية .
 - د) اقراراً بعدم حمله لأية جنسية أو رعوية أخرى أو سيره في اجراءات التنازل عنها عند حصوله على الجنسية العربية .
 - ه) احدى الشهادات الآتية :
 - ١ - شهادة الجنسية التي يحملها من ينتمي بجنسيته لأحدى الدول العربية .
 - ٢ - وثيقة أو وثائق تقبلها الادارة العامة للجوازات والجنسية تثبت انتفاءه أو أحد والديه للأمة العربية وذلك من لا ينتمي بجنسيته لدولة عربية .
- وللطالب أن يضم إلى الطلب زوجته وأولاده الذين لم يبلغوا سن الرشد .

مادة (٣)

على الطالب الذي ينتمي إلى أية فئة من الفئات الآتية أن يرفق مع طلب الحصول على الجنسية العربية المحرر على النموذج المعد لذلك الوثائق المبينة قريباً منها .



أ) الفئة الأولى :

أولاد العربيات الجنسية المتزوجات من غير مواطنى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

- ١ - شهادة الميلاد .
- ٢ - شهادة جنسية الأم .
- ٣ - وثيقة رسمية تثبت زواج الأم من غير مواطنى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
- ٤ - اقراراً بتخليه عن الجنسية الأجنبية أو فقده لها اذا كان الطالب قد اكتسب جنسية أبية أو غيرها .

ب) الفئة الثانية :

العلماء من ذوى التخصصات العالمية أو الخبرة الخاصة الذى تحتاجها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية :

- ١ - شهادة الميلاد .
- ٢ - شهادة الحالة الجنائية .
- ٣ - اقراراً ببنية اقامته فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية محرراً على النموذج المعد لذلك .
- ٤ - ما يثبت تخصصه العالمي أو خبرته الخاصة .
- ٥ - اقراراً بتخليه عن الجنسية الأجنبية أو فقده لها وذلك فى حالة منحه الجنسية العربية محرراً على النموذج المعد لذلك .

ج) الفئة الثالثة :

الأجنبية المتزوجة من أحد مواطنى الجماهيرية :

- ١ - شهادة الميلاد .
- ٢ - شهادة جنسية الزوج .
- ٣ - مستخرج رسمي لوثيقة الزواج .
- ٤ - شهادة الحالة الجنائية .
- ٥ - اقراراً بتخليها عن الجنسية الأجنبية الى تحملها .



مادة (٤)

تصدر الادارة العامة للجوازات والجنسية شهادة منع الجنسية العربية للعرب على النموذج المعد وذلك بناء على قرار من اللجنة الشعبية العامة بمنحها، وتصدر شهادة اثبات الجنسية العربية لمواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على النموذج المعد بناء على طلب ذوى الشأن وبعد استيفاء الوثائق المطلوبة .

مادة (٥)

على العربية الجنسية التي دخلت في جنسية أجنبية بسبب الزواج من أجنبي ، اذا رغبت في استرداد جنسيتها العربية عند انتهاء الزوجية اخطر أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل على النموذج المعد لذلك .
على أن ترفع مع اخطرها الوثائق التالية :
١ - وثيقة تثبت انتهاء الزوجية .
٢ - ما يثبت أنها فقدت جنسيتها الأجنبية بحكم انتهاء الزوجية أو تنازلا عنها .

مادة (٦)

يسرد الأولاد القصر الذين فقدوا جنسيتهم العربية وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون الجنسية العربية لسنة ١٩٨٠م ، الجنسية العربية وذلك باخطر أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل خلال سنة من بلوغهم سن الرشد ، برغبتهما في ذلك على النموذج المعد ، على أن يرفق به ما يثبت تخليلهم أو فقدانهم لجنسية الأجنبي .
ويكون استردادهم للجنسية العربية من تاريخ تقديمهم لهذا الاخطر .

مادة (٧)

في جميع الأحوال لا تصدر شهادة اثبات الجنسية العربية أو شهادة منع الجنسية العربية ، ولا يتبع هذا المنع أى أثر إلا بعد التثبت من أن الطالب قد فقد جنسيته أو رعيته الأجنبية إن وجدت .



مادة (٨)

على الادارة العامة للجوازات والجنسية متابعة وحصر الحالات التي يجوز فيها سحب أو اسقاط الجنسية العربية وفقاً لأحكام القانون وعرضها بمذكرة على أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل مرفقاً بها المستندات والبيانات المؤيدة وذلك لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

مادة (٩)

تحظر الادارة العامة للجوازات والجنسية حامل الجنسية العربية بقرار اسقاط الجنسية عنه أو سحبها منه ، وذلك في محل اقامته ، فإذا امتنع عن تسلم الاخطار أو لم يكن له محل اقامه معروف أعتبر نشر القرار في الجريدة الرسمية بثابة الاخطار .

ولا يرتب قرار اسقاط الجنسية أو سحبها أى أثر الا بعد اخطار ذوى الشأن به .

مادة (١٠)

تقيد جميع الطلبات والاخطرات الوارد ذكرها في هذه اللائحة في دفتر خاص بأرقام متابعة حسب تواريخ تقديمها ، ويعطى الطالب إيصالاً يشتمل على البيانات الآتية :

- أ) الرقم المتابع للطلب أو الاخطار .
- ب) اسم الطالب أو متقدم الطلب .
- ج) تاريخ تقديم الطلب .
- د) بيان المستندات والوثائق المقدمة مع الطالب أو الاخطار .

مادة (١١)

تنظم بقرارات من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل بناء على عرض مدير عام الادارة العامة للجوازات والجنسية الأمور الآتية :

- أ) تحديد الرسوم المقررة على الطلبات والاخطرات وشهادات الجنسية .



- ب) صيغة يمين الولاء وكيفية أدائه .
- ج) تحديد التمذيج والاختصارات الوارد ذكرها بهذه اللائحة واجراءات تبليغها والجهة التي تولى ذلك .
- د) تحديد المؤهلات العالمية والخبرة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٣) من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ م بشأن أحكام قانون الجنسية .

مادة (١٢)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة .

مادة (١٣)

تشير هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ نشرها .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في ٢٩ محرم ١٤٩٠ من وفاة الرسول
الموافق ٦ ديسمبر ١٩٨٠ م